الباب الثالث

الليبرالية المعاصرة

نظرة عامة إلى الأوضاع السياسية

يتم حاليا استخدام كلمة «ليبرالية» استخدامات مختلفة فى الدول المختلفة. أحد أهم هذه التناقضات هو بين استخدامها فى الولايات المتحدة واستخدامها فى القارة الأوروبية. تتناقض الليبرالية مع النظرة المحافظة فى الولايات المتحدة، ويؤيد الليبراليون الأمريكيون تسامحا أوسع ومزيدا من القبول بصدر رحب للتعددية الثقافية والعمل الإيجابى(*). وفى أوروبا ـ من ناحية أخرى ـ لا تتباين الليبرالية فقط مع الأفكار المحافظة والديمقراطية المسيحية، لكن أيضا مع الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية. فى بعض البلاد، يتشارك الليبراليون الأوروبيون والديمقراطيون المسيحيون فى مواقف مشتركة.

قبل أى تفسير لنتائج هذا الموضوع، من المهم إضافة هذه الثنائيات: هناك دائما انفصال بين المثاليات الفلسفية والحقائق السياسية. وكذلك فإن خصوم أى عقيدة يصفونها بمصطلحات مختلفة عن تلك التى يستخدمها مؤيدوها. سيجد القارئ هنا سجلاً للأهداف التى ظهرت بوضوح وبشكل مستمر عبر البيانات الرسمية الرئيسية لليبرالية

(*) قانون صدر فى الولايات المتحدة لتعويض الفئات التى الانحياز ضدها فى السابق، مثل السود، والنساء وغيرها، بعمل إيجابى يزيد فرص تعليمهم وتوظيفهم وهناك الآن معارضة تسعى لابطال هذا القانون ـ المترجمة.

(على سبيل المثال بيان أكسفورد لعام ١٩٤٧م). لا يعد ذلك محاولة لتوفيق وجهات النظر لأشخاص أو هيئات أو مؤسسات أو دول، وليس كذلك محاولة لتفحص أى أهداف خفية، حيث أن ذلك خارج نطاق اهتمام هذه المقالة.

دعت معظم الأحزاب السياسية التى عرّفت نفسها بأنها ليبرالية إلى تعزيز حقوق ومسئوليات الأفراد، والاختيار الحر فى إطار عملية تنافس مفتوحة، والسوق الحرة، والمسئوليات المزدوجة للدولة فى حماية المواطن الفرد وضمان حرياته. يميل نقاد الأحزاب الليبرالية إلى صياغة السياسات الليبرالية بمصطلحات مختلفة. قد تؤدى الحرية الاقتصادية إلى عدم مساواة ضخمة. قد تؤدى حرية الحديث إلى حديث فاحش، أو تجديفى، أو مخادع. وهنا قد يتعرض دور الدولة كمؤيد للحرية وحامى لمواطنيها إلى الدخول فى صراع.

تؤكد الليبرالية على أهمية الديمقراطية الليبرالية النيابية على أنها أفضل أشكال الحكومات، ويخضع الممثلون النيابيون لحكم القانون، وسلطتهم مقيدة بمواد الدستور، الذى يؤكد على حماية حقوق وحريات الأفراد ويقيد إرادة الأغلبية. يقف الليبراليون إلى جانب نظام التعددية، والتى فيها تتنافس وجهات النظر السياسية والاجتماعية المختلفة، حتى وجهات النظر المتطرفة، من أجل الحصول على النفوذ السياسى على أسس ديمقراطية، ولدى كل منها الفرصة للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات تعقد على دورات. إنها تؤكد على إزالة الفوارق بوسائل سلمية وبموجب العمليات الديمقراطية أو الشرعية. يسعى كثير من

الليبراليين إلى المزيد من انخراط ومشاركة المواطنين فى العملية الديمقراطية . يحبذ بعض الديمقراطيين الديمقراطية المباشرة بدلا من الديمقراطية النيابية .

تؤيد الليبرالية منح جميع المواطنين حقوقهم المدنية، فتتسع حماية ومزايا الحرية الشخصية لتشمل كل المواطنين بالتساوى بحكم القانون . وتتضمن معاملة جميع المواطنين معاملة متساوية بصرف النظر عن العرق، أو النوع، أو الطبقة . انقسم الليبراليون بشأن المدى الذى تصل إليه الحقوق الإيجابية، مثل الحق فى الإمداد بالغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية . يجادل انتعاد من مدرسة حقوق الانسان الدولية بأن الحقوق المدنية التى تم الدفاع عنها فى النظرة الليبرالية لا تمتد لجميع البشر، لكنها مقتصرة على مواطنى دول بعينها . ولذلك فإن التمييز فى المعاملة بناء على الجنسية تصبح ممكنة، خاصة فيما يتعلق بالمواطنة نفسها .

تعد أحكام القانون والمساواة أمام القانون أمورا جوهرية بالنسبة لليبرالية . سلطة الحكومة تصبح مشروعة فقط إذا ما تم ممارستها بالتناغم مع القوانين التى تم إصدارها بموجب إجراءات شرعية، والجانب الآخر لحكم القانون هو إصراره على ضمان قضاء نزيه، حيث يرمى استقلاله السياسى إلى العمل كضامن ضد الأحكام التعسفية فى القضايا الفردية . يتضمن حكم القانون مفاهيم مثل : الافتراض المسبق بالبراءة، وعدم التعرض للعقوبة المزدوجة، والتحقيق فى قانونية سجن أى شخص معتقل . يعتبر الليبراليون حكم القانون حارسًا ضد الفساد، وتحديدًا

تقييداً مفروضاً على سلطة الحكومة. يرفض الليبراليون فى نظام العقوبات ـ على وجه العموم ـ العقوبات غير الإنسانية فى نظرهم، بما فيها عقوبة الإعدام.

لا تتوافق العنصرية مع الليبرالية، ورغم هذا، يُعادى ليبراليو أوروبا ـ عادة ـ أى محاولات تقوم بها الدولة لفرض المساواة فى فرص العمل لكافة الأعراق، بينما فى الولايات المتحدة، يحبذ الكثير من الليبراليين مثل هذه الممارسات الإيجابية. يدعم الليبراليون على وجه العموم الفرص المتساوية، وليس بالضرورة دخلا متساويا. لا تحبذ معظم الأحزاب الليبرالية الأوروبية تحديد حصص للوظائف للنساء والأقليات العرقية كأفضل طريقة لإنهاء عدم المساواة بين النوع والأعراق. إلا أنهم جميعا يوافقون على أن التمييز على أساس من العرق أو النوع يعد عملا خاطئا من الوجهة الأخلاقية.

يؤكد الليبراليون الاقتصاديون اليوم على أهمية السوق الحرة والتجارة الحرة، ويسعون للحد من تدخل الحكومة فى كل من الاقتصاد المحلى والتجارة الخارجية. تتفق الحركات الليبرالية الحديثة ـ عادة ـ من حيث المبدأ مع فكرة التجارة الحرة، لكنها تُبقى على بعض الشكوك، وترى أن التجارة غير المقيدة تؤدى إلى نمو التجمعات الكبرى المتعددة الجنسيات، وتركيز الثروة والنفوذ فى أيدى القلة. فى الاتفاقيات التى عقدت بعد الحرب بشأن حكومات الرخاء فى أوروبا، أيد الليبراليون مسئولية الحكومة عن رعاية الصحة والحد من الفقر، بينما ظلوا ينادون بسوق تقوم على التبادل المستقل. يوافق الليبراليون على إتاحة ظروف رعاية

صحية عالية الجودة وتعليم لجميع المواطنين، لكنهم اختلفوا فى نظرتهم إلى الدرجة التى يتحتم على الحكومات توفيرها من هذه المزايا. وحيث أن الفقر يعد تهديدا للحرية الشخصية؛ تبحث الليبرالية عن توازن بين مسئوليات الفرد ومسئولية المجتمع. يحبذ الليبراليون بوجه خاص حماية خاصة للمعاقين، والمرضى، والمسنين.

تحولت الليبرالية الأوروبية إلى سياسات تجارة حرة متزايدة فى الثمانينيات والتسعينيات، وأيدت خصخصة وتحرير الرعاية الصحية وغيرها من القطاعات الحكومية. يميل الليبراليون الأوروبيون المعاصرون إلى الاعتقاد بدور أقل للحكومة أكثر مما يدعو إليه معظم الديمقراطيين الاشتراكيين، ناهيك عن الاشتراكيين، والشيوعيين. يبدو الاتفاق فى الرأى بين الليبرالية الأوروبية يشمل اعتقادًا بأن الاقتصاديات يجب أن تكون لا مركزية. على وجه العموم، لا يعتقد الليبراليون الأوروبيون المعاصرون أن الحكومة عليها أن تسيطر مباشرة على أى إنتاج صناعى من خلال الشركات المملوكة للدولة، مما يضعهم فى تعارض مع الديمقراطيين الاشتراكيين.

يعتقد الليبراليون ـ على وجه العموم ـ فى الحكومة المحايدة، بمعنى أنه ليس من مهام الدولة تحديد القيم الشخصية. وكما وصفها **جون راولز**: «ليس للدولة حق فى تحديد مفهوم خاص للحياة الكريمة». تم التعبير عن هذه الحيادية فى الولايات المتحدة فى إعلان الاستقلال على أنها الحق فى السعى لتحقيق السعادة.

فى كل من أوروبا والولايات المتحدة، عادة ما يدعم الليبراليون حركة الاختيار المسبق، ويؤيدون حقوقًا متساوية للنساء والشواذ.

تعارض بعض الأحزاب الليبرالية حاليا التعددية الثقافية، التى يرون أنها تُفسد الوحدة الوطنية. والبعض الآخر من الأحزاب الليبرالية يتقبل برضا التعددية الثقافية على أنها تُثرى المجتمع، لكنها تعارض الثقافات التى تُنكر حقوق النساء أو الجماعات العرقية الأخرى. وهناك بعض الليبراليين الذين يثيرون الجدال من أجل تسامح تام مع كل الجماعات العرقية ويعارضون فرض أى قيم، مثل حقوق النساء، على الثقافات ذات وجهات النظر المختلفة.

يتقاسم بعض الليبراليين قيم أنصار البيئة، مثل حزب الخضر. إنهم يسعون إلى الوصول إلى الحد الأدنى من الأضرار التى يسببها الجنس البشرى للبيئة الطبيعية، وتعظيم إعادة إصلاح المناطق التى تعرضت للدمار. حاول بعض النشطاء إحداث تغييرات على مستوى اقتصادى معين بالعمل معًا مع مشروعات الأعمال، لكن آخرين يحبذون إصدار تشريعات يمكنها أن تؤدى إلى تنمية مستدامة. لا يتقبل ليبراليون آخرون القيود الحكومية فى هذه المسألة، ويوضحون أن السوق يجب أن تنظم نفسها.

لا يوجد إجماع فى الرأى حول مذاهب ليبرالية فى السياسات العالمية، إلا أنه توجد بعض الأفكار المحورية التى يمكن أن نستنتجها، على سبيل المثال، آراء الليبرالية الدولية.

يعتقد الليبراليون الاشتراكيون أنه يمكن منع الحروب. والبعض يحبذ التدويل، ويدعم الأمم المتحدة. يفضل الليبراليون الاقتصاديون على الجانب الآخر عدم التدخلية (التدخل فى شئون الدول الأخرى) أكثر من الأمن الجماعى. يعتقد الليبراليون بحق كل فرد فى الاستمتاع بالحريات الإنسانية الأساسية، ويؤيدون تقرير المصير للأقليات المحلية. ومن الأساسيات عندهم كذلك التبادل الحر للأفكار، والأخبار، والسلع، والخدمات بين البشر، وكذلك حرية التنقل خلال وبين كل البلاد. يعارض الليبراليون على وجه العموم الرقابة، والعوائق التجارية الحمائية، وتنظيمات التبادل.

يُعد الليبراليون من بين أقوى مؤيدى التعاون الدولى وإنشاء منظمات متخطية الحدود الدولية، مثل الاتحاد الأوروبى. وفى نظر الليبراليين الاشتراكيين، يمكن لسوق عالمية حرة وعادلة أن تعمل إذا ما احْتَرمَتْ الشركات فى كل أنحاء العالم الحد الأدنى من سلسلة من المقاييس الاجتماعية والبيئية المشتركة. والقضية الخلافية، التى لم يقم عليها إجماع ليبرالى فى الرأى، هى الهجرة. هل من حق الأمم أن تحد من تدفق الهجرات من البلاد ذات تعداد السكان المتزايد إلى بلدان ذات معدل سكان ثابت أو متناقص؟

الانحرافات السياسية

بدأت الأحزاب «الليبرالية» الأوروبية حديثا إعادة التفكير فى أوضاعها؛ كاستجابة للمواجهة مع الأنماط المتطرفة من الإسلام،

والأسلمة السياسية. لقد واجهت معضلة بين احترام ثقافة الآخر وحقوق الأفراد. تنحاز الليبرالية تقليديا إلى أن الدولة والمجتمع يجب أن يكون لها مصالح محدودة فى السلوك الخاص لمواطنيها فيما يختص بالعلاقات الجنسية الخاصة، وحرية التعبير، والضمير الشخصى، والمعتقدات الدينية، والاتحادات السياسية. الليبراليون الأوروبيون أقل رغبة فى مد الحرية لمن يفرضون على آخرين أمورا مثل: ارتداء الحجاب، والزواج المنظم، وختان الإناث، والتى يرونها متناقضة مع حرية الفرد (خاصة النساء)[1]. ويرى ليبراليون أوروبيون كثيرون حاليا أن على الدولة أن تعزز بفعالية «قيما غربية»، «قيمًا أوروبية»، و/ أو قيما تنويرية.

الانتقادات المقارنة

يرفض المدافعون عن قوة الدولة، المناوئون لليبرالية، تركيزها على حقوق الإنسان، ويركزون بدلا من ذلك على الجماعية أو المجتمع، إلى الدرجة التى تصبح فيها حقوق الأفراد إما هزيلة أو حتى مُصَادَرة. يطلق على هذا الموقف الجماعية.

---

(١) هذه هى الليبرالية إلا لـ... مثل الديمقراطية إلا لـ... أى المعايير المزدوجة. فكل ديانة، بل كل أيديولوچيا، لها قواعدها التى يسير عليها أتباعها ومؤيدوها. وقد رفع الإسلام شعار ﴿لا إكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقصرت أيديولوچيات كثيرة عن أن تتخذ مثل ذلك شعارًا لها، وفى أكثر من مجال، والحجاب لا يفرضه أحد، ولكن ترتديه المسلمة برضاها، أما مسألة فرض قيم غربية أو أوروبية أو تنويرية، فهذا يجعل الليبرالية تتحول إلى ديكتاتورية ـ المترجمة.

يمكن أن نجد الجماعية فى كل من الليبرالية اليسارية أو اليمينية، ففى اليسار، الجماعية التى لا بد من تعزيزها هى الدولة، عادة فى شكل دولة اشتراكية. وفى اليمين، يجادل المحافظون والخصوم المتدينون بأن حرية الفرد فى غير النطاق الاقتصادى قد تؤدى إلى لامبالاة، وأنانية، ولا أخلاقية.

يمكن العثور على نقد أنعم لليبرالية فى الجماعية التى تؤكد العودة إلى مجتمعات دون الانتقاص من حقوق الأفراد.

خلف هذه الاختلافات النظرية الواضحة، يمكن التعامل مع بعض المبادئ الليبرالية، واحداً تلو الآخر، فنحتفظ بالبعض منها ونتخلى عن البعض الآخر. هذه العملية القادمة ـ حيث يفترض موافقة ممثلى الليبرالية على بعض القيم الليبرالية الكلاسيكية ويرفضون البعض الآخر ـ أدت إلى وجود بعض الانتقادات، وإلى تساؤل بعض النقاد عما إذا كانت كلمة «ليبرالى» ذات أى معنى مفيد على الإطلاق.

من منطق السياسات الدولية، فإن المطالبات العالمية بحقوق الإنسان التى تميل الليبرالية إلى المصادقة عليها، قد تم تفنيدها على يد المؤيدين الصارمين لعدم التدخل [فى شئون الدول]، طالما أن التدخل لصالح حقوق الإنسان قد يتصارع مع سيادة الدول. وعلى النقيض، فإن الفيدرالية العالمية تنتقد الليبرالية لمناصرتها الحقوق السيادية للدول، حيث ترى الفيدرالية العالمية أن احترام سيادة الدول لا يجدى فى مواجهة التطهير العرقى وغيره من الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان.

يرفض خصوم التوجه اليسارى لليبرالية الاقتصادية النظرة القائلة بأن القطاع الخاص يمكن أن يؤدى إلى منافع جمعية، وعادة ما يستشهدون بالضرر الذى لحق بهؤلاء الأفراد الذين خسروا بسبب المنافسة. إنهم يعارضون استخدام الدولة لفرض مبادئ السوق على غير الليبراليين، بفرض آلية السوق على قطاعات كانت خارج نظام السوق. إنهم يحاجون بأن سيطرة المبادئ الليبرالية على الاقتصاد والمجتمع قد ساهمت فى عدم المساواة بين الدول وعدم المساواة داخل الدول، ويقولون: تتسم المجتمعات الليبرالية بفقر طويل المدى، وفوارق عرقية وطبقية فى الصحة، ووفيات (الأطفال) والعمر المتوقع. بل ويقول البعض إن الدول التى تطبق قواعد السوق الحرة لديها بطالة عالية أكثر من الاقتصاديات المركزية التخطيط.

تتقاسم الليبرالية أهدافا ومناهج أساسية كثيرة مع الديمقراطية الاشتراكية، ولكنها تختلف فى مواقع أخرى. الاختلاف الأساسى بين الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية، هو عدم موافقتها على دور الدولة فى الاقتصاد. يمكن فهم الديمقراطية الاشتراكية على أنها المزايا المشتركة، أو أيديولوچية أوسع نطاقا، تتقلب بين الليبرالية الاشتراكية، والاشتراكية الديمقراطية. تسعى الاشتراكية الديمقراطية لتحقيق بعض من الحد الأدنى من المساواة فى الحصيلة. يدعم الاشتراكيون الديمقراطيون قطاعًا عامًا واسعًا، وتأميم المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء من أجل تفادى الاحتكارات الخاصة، وتحقيق عدالة اجتماعية ورفع مستوى المعيشة. على النقيض، تفضل الليبرالية ـ لعدم ثقتها فى الاحتكارات

(العامة والخاصة) ـ تدخل أقل للدولة، وتختار ـ على سبيل المثال ـ الدعم الحكومى والقيود الحكومية بدلاً من التأميم الصريح. تؤكد الليبرالية أيضا على المساواة فى الفرص، وليس المساواة فى الحصيلة. يؤكد نقاد الليبرالية من المعادين للدولة، مثلهم مثل أشكال من الفوضويين، على عدم شرعية الدولة لأى سبب من الأسباب.

الليبرالية المحافظة

النزعة الليبرالية المحافظة هى هجين من الليبرالية الاقتصادية والفلسفة الاشتراكية المحافظة. غالبًا ما تظهر هذه النزعة فى دول بها أحزاب اشتراكية و/ أو عُمالية قوية، وتأثرت بدرجة كبيرة بكتابات **إدموند بيرك**. تتضمن الأمثلة حزب الإصلاح الكندى، والتحالف الكندى، فاين جايل (جمهورية أيرلندا)، وحزب الجبهة الليبرالية (البرازيل)، والحزب المعتدل (السويد) والحزب الليبرالى الديمقراطى (اليابان) والحزب الليبرالى فى أستراليا.

نظرية العلاقات الدولية الليبرالية

نظرية تقول بأن أفضليات الدولة وليس إمكانات الدولة هى المحدد الأول لسلوك الدولة. بخلاف الواقعية، حيث ينظر إلى الدولة على أنها فاعل متوحد، تسمح الليبرالية بتعددية أنشطة الدولة. وهكذا، سوف تختلف الأفضليات من دولة لأخرى، استنادًا إلى عوامل مثل: الثقافة أو النظام الاقتصادى أو نوع الحكومة. تتمسك الليبرالية كذلك بأن التفاعل

بين الدول ليس مقتصرا على السياسة/ الأمن («سياسات عليا»)، ولكنه كذلك اقتصادى أو ثقافى («سياسات سفلى») سواء من خلال منشآت تجارية، أو منظمات، أو أفراد. وهكذا، بدلا من نظام دولى فوضوى، توجد وفرة من فرص التعاون وأفكار أكثر توسعا عن النفوذ، مثل رأس المال الثقافى (على سبيل المثال: تأثير أفلام دولة ما، يؤدى إلى نشر ثقافتها بين الجماهير وخلق سوق لصادراتها فى جميع أنحاء العالم). افتراض آخر مؤداه أن المكاسب المطلقة يمكن تحقيقها من خلال التعاون والاعتماد المتبادل ـ وعلى هذا النحو يمكن تحقيق السلام.

لا ترتبط الليبرالية كنظرية للعلاقات الدولية بطريقة جذرية بالليبرالية كأيديولوچية محلية أكثر عمومية، وعلى نحو متزايد، يدمج الليبراليون المعاصرون نظرية العلاقات الدولية داخل مواقفهم السياسية الخارجية.

الليبرالية الحديثة (Neo Liberalism)

الليبرالية الحديثة هى أيديولوچية اقتصادية أكثر من كونها أيديولوچية سياسية أوسع. أدى الانتقال المتأرجح للنشاط الحكومى فى السبعينيات إلى ظهور هذا المصطلح، الذى يشير إلى برنامج للحد من العوائق التجارية والقيود على السوق الداخلية، بينما تُستخدم سلطة الحكومة لتفرض فتح أسواق أجنبية. تتقبل الليبرالية الحديثة درجة معينة من تدخل الحكومة فى الاقتصاد المحلى، خاصة بنك مركزى له سلطة طبع نقود دون غطاء، وهى تفضل كذلك قوة تدخل عسكرية. بينما توصف الليبرالية الحديثة أحيانا بأنها تتداخل مع التاتشرية، تم وصف علماء

اقتصاد متعددين مثل : **جوزيف ستيجلتز وميلتون فريدمان** عن طريق آخرين بأنهم الليبراليون الجدد . لا يرتبط بالضرورة برنامج العمل الاقتصادى هذا ببرنامج عمل فى السياسات : لا يتعهد الليبراليون الجدد بالحرية الفردية فى القضايا الأخلاقية أو فى الأعراف الخاصة بالجنس . والمثال الصارخ على ذلك نظام **پينوشيه** فى شيلى ، بل إن البعض يصنفون **رونالد ريجان ، ومارجريت تاتشر ، وحتى تونى بلير ، وجيرهارد شرويدر** على أنهم ليبراليون جدد .

يجب أن نلاحظ أن الكثير من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية فى التسعينيات ، قد تبنت سياسات الليبرالية الحديثة الاقتصادية ، مثل خصخصة الصناعة والأسواق المفتوحة ، بدرجة أفزعت الكثير من الذين يصوتون لصالحها . أدى ذلك لجعل هذه الأحزاب ليبرالية حديثة فعلا ، وغالبا ما أدى ذلك إلى خسارة فادحة فى الدعم الشعبى . على سبيل المثال ، الانتقادات الموجهة للجناح اليسارى للحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى وحزب العمال البريطانى ، متهمين الحزبين بمتابعة السياسات الليبرالية الحديثة عن طريق رفض إعادة تأميم الصناعة . وكنتيجة لذلك ، ذهب الكثير من التأييد لهذه الأحزاب إلى الاتحاد الديمقراطى المسيحى والديمقراطيين الليبراليين على التوالى .

يستخدم مصطلح الليبرالية الحديثة أحيانا كسلة لجميع أفعال معاداة الاشتراكية التى زحفت خلال بعض البلاد أثناء الفترة ما بين السبعينيات والتسعينيات . تطالب الليبرالية الحديثة من طراز ليبرالية **تاتشر ، وريجان ، وپينوشيه** بالتحرك من مجتمع بيروقراطى قائم على

الوفرة والرخاء تجاه ميروتوقراطية [حكم النخبة] تعمل للوفاء بمصالح مشروعات الأعمال الكبيرة. وفى الواقع الفعلى، فإن هذه الحكومات تستقطع ميزانيات للتعليم وتفرض ضرائب ثقيلة على الدخل أكثر مما على الثروة، مما يؤدى إلى مزيد من نفوذ مشروعات الأعمال والطبقة العليا.

يرى بعض المحافظين أنفسهم على أنهم الورثة الحقيقيون لليبرالية الكلاسيكية. أوضح **جونا جولد برج** من **[الناشيونال ريفيو]** أن «معظم المحافظين أكثر قربا من الليبراليين الكلاسيكيين من كثيرين من الليبراليين المنطقيين؛ لأن المحافظين يرغبون فى الإبقاء على بعض الأعراف التى يرون أنها ضرورية للحرية».

اضطراب جديد أصاب تصنيف الليبرالية والنزعة المحافظة، أن بعض المحافظين يدعون أن القيم الليبرالية قيم تخصهم.

الليبرالية الأوردية (Ordoliberalism)

وفقا لليبرالية الأوردية، على الدولة خلق بيئة قانونية ملائمة للاقتصاد، وتحافظ على مستوى صحى للمنافسة خلال معايير تتمسك بمبادئ السوق. والهدف هو أنه إذا لم تتخذ الدولة إجراءات فعالة لتشجيع المنافسة، فإن المنشآت ذات النفوذ الاحتكارى (أو احتكار القلة) سوف تظهر، وهى لن تؤدى فقط إلى تقويض المزايا التى حققها اقتصاد السوق، بل قد تدك أركان الديمقراطية ذاتها، طالما يمكن تحول النفوذ الاقتصادى القوى إلى نفوذ سياسى. وباقتباس كلمات **ستيفن پادچيت**:

«العقيدة المركزية لليبرالية الأوردية هى التحديد التام لتقسيم العمل فى الإدارة الاقتصادية، مع تحديد المسئوليات الموكلة لمؤسسات بعينها. تكون السياسة النقدية مسئولية بنك مركزى منوط به العمل على استقرار المال وانخفاض التضخم، ومستقل عن الضغوط السياسية من قبل مؤسسات قانونية. تتولى الحكومة السياسة المالية التى توازن بين عائدات الضرائب وإنفاق الحكومة، بينما يقوم أصحاب الأعمال والنقابات التجارية بصيانة سياسة الاقتصاد الكبير».

على الدولة إنشاء نظام اقتصادى وليس توجيه العمليات الاقتصادية. تطورت الليبرالية الأوردية فى الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضى على يد خبراء الاقتصاد الألمان من أمثال: **ويلهلم روبك** (الذى قضى فترة حكم النازى فى المنفى)، **ووالتر إيوكين، وفرانز بوم، وهانز جروثمان ـ دورث** لخلق اقتصاد سوق اشتراكية ألمانية.

***